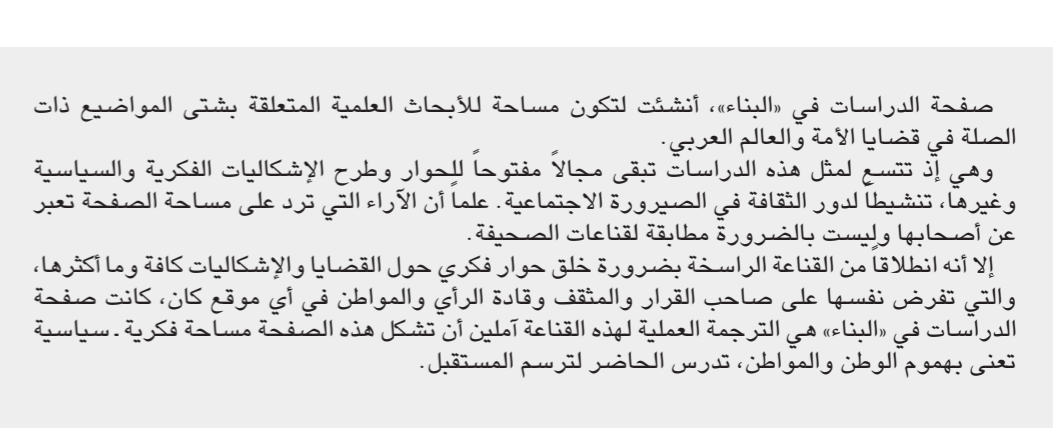


الدبلوماسية: أداة تواصل وتعاون أم نشاط تجسسي تأمري؟



صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للأبحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي.

وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية والسياسية وغيرها، تنشيطا لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية. علما أن الأراء التي تزد على مساحة الصفحة تعبر عن أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لقناعات الصحفية.

إلا أنه انطلاقا من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما أكثرها، والتي تقترض نفسها على صاحب القرار والمثقف وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة أملين أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية ـ سياسية تعنى بهموم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

د. نسيب أبوصرغم

، لا بد من التأكيد على

البشرية منذ عهود سحيقة، «فهي قديمة بمعناها وممارستها وليس في تسميتها»، ويمكن إرجاع الدبلوماسية إلى العصور السحيقة في القدم، وربما إلى الجماعات البدائية التي وحدت نفسها بحكم ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مضطرة إلى الاتصال في ما بينها للإبحاء بحل سلمى للمشاكل المعقدة التي أوجدتها البيئة البدائية التي عاشتها».

إن الرائد لحركة تطور الفكرة الدبلوماسية أو النشاط الدبلوماسي، يرى أن الشعوب القديمة سواء في الهند أو الصين أو في وادي النيل أو ما بين النهرين، قد عرفت النشاط الدبلوماسي كما تدل الوثائق التاريخية، وكانت هذه الدبلوماسية موفقة لإيجاد الحلول للمشاكل الموجودة عبر الاتفاقات والمفاوضات. وما عرفته الشعوب المذكورة أعلا من نشاط دبلوماسي، كان قد عرفته بلاد الإغريق والرومان والبيزنطيين، وكذلك المدن الإيطالية والعرب في جاهليتهم وفي الإسلام.

مع تآكيد تطور المفهوم الدبلوماسي سواء ما تعلق منه بحدود الوظيفة، أم بمضمونها، تعود في هذه المرحلة لقاربة موضوع الدبلوماسية، في وقت تتناثر وتتزايد المداخلات والتداخلات من قبل رجال السلك الدبلوماسي في شؤون الدول المعتمدين لديها، وبخاصة في دول العالم الثالث، ويشكل أكثر خصوصية في الدول السورية والعربية. لم تكن الدبلوماسية نطفة في أي مكان في العالم، إلا أن ما أقرفته بحق شعوبنا، من تأمر وتخريب وإسقاط أنظمة ودول، واغتيالات، وتحريض، وراعية جواسيس وعلاء، وتدخل مباشر على الأرض في كثير من الأحيان، بغية تحقيق الأهداف العائدة إلى دول رجال السلك الدبلوماسي، يفوق القدرة على احتمال هؤلاء الدبلوماسيين (الجواسيس- التأمريين).

وبناء عليه، سوف تقارب هذا الموضوع، من زاويتين:

الأولى: مبدئية، تتعلق بالاتفاقات الدولية الدبلوماسية، ورأي أهل الفقه بالظاهرة الدبلوماسية.

الثانية: الممارسات الفعلية القائمة على الأرض وتداعياتها السلبية على الدولة المعتمدة لديها.

1- يعتبر مؤتمر فيينا لعام 1815 وما أقره من قواعد دولية ثابتة، حجر الأساس في بناء العلاقات الدبلوماسية.

2 - اتفاق فيينا الدولي للعلاقات الدبلوماسية (1961).

ما هي الدبلوماسية: الدبلوماسية كلمة يونانية الأصل مشتقة من «Diploma»، وتعني الوثيقة، ولقد استعملت عبارة «Res- diplomatica»، أو العمل الوثائقي حتى نهاية القرن 17

لنشر إلى مهنة حفظ الوثائق وتبويبها وتحقيقتها.. ويقول R. Genet : «إن الدبلوماسية هي في تغضيل الحكومة وراعية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية، والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة وكراماتها محترمة في الخارج، كما أنها تعني إدارة الشؤون الدولية بتوجيه المفاوضات الدبلوماسية، ويقول شارل كوفو: «إن الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، كما نشأنا عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقات».

كان لا بد من عرض ما تقدم، كضرورة بحثية تنسيق مقارنة دور الدبلوماسية الفعلي والقائم على الأرض، سواء على الساحة اللبنانية أم على غيرها، نظرا إلى ما لهذا الدور من آثار سلبية وأحيانا مدمرة لولا دور الدبلوماسية المعتمد لديها، ومحتا اقتصاديا وثقافيا.

إنه، وما حثت العبداء، فإن الدبلوماسية، منذ عقود خلت، باتت تشكل عاملا مؤثرا في صيرورة المجتمعات، وبخاصة الصغيرة والضعيفة منها، كالمجتمع اللبناني، ليس بفعل صغر حجم هذا المجتمع، أو ضعف الناتج القومي العائد له، فحسب، بل بفعل تكوينه السوسيوولوجي الفريد، ذي الطبيعة الهشة، المشكلة من مذاهب وطوائف، هي مكونات سياسية ـ ثقافية ـ لا تتورع عن مديها إلى الخارج، مستعينة بقوى خارجية لتحقيق مكاسب داخلية، تشكل أثارا حصرية لتفعل الدبلوماسية الهادف إلى تحقيق مكاسب تعود إلى الدول المعتمدة على حساب الدول المعتمد لديها.

وفي السياق ذاته، يكشف لنا التاريخ الدبلوماسي، عن كثير من الثورات والفتن والحروب والحوادث، كان الدبلوماسيون هم المحرضون عليها، وأحيانا هم المنظفون لها.

ليست الأحداث الدموية عام 1860 غير دليل على دور هؤلاء الدبلوماسيين (الفاصل) في إشعال تلك الفتن الطائفية، التي كلفت لبنان أثماناً باهظة على مستوى وحدته الاجتماعية.

وكذلك دور هؤلاء الدبلوماسيين في إحداث الانقلابات والثورات، مثال ما حدث في إيران بالاتقلاب على مصدق، أو ما حدث في سوريا عام 1949 بعد انقلاب حسني الزعيم.

سوركا الانقلاب الذي وقع ضد الرئيس سيلفادور الليندي في تشيلي، والانقلاب الذي وقع ضد الرئيس باتريس لوبجاني في الكونغو.

قد يكون لبنان مثالا متميزاً في تأثير تدخل الدبلوماسيين في شؤونه، فهو الأكثر انفعالا بحركة السفراء وذلك نظرا لطبيعة تركيبته كما أسلفنا.

كانوا يشهد تاريخ لبنان بروز سفراء أجانب وعرب، كانوا بمنزلة مفوضين سامين، كانت لهم الكلمة العليا واليد الطولى في قرارات الخارجية الاساسية، في وقت ما زلنا نرى يوميا حركة دبلوماسية خالجة على كل القواعد الدبلوماسية، يقوم بها سفراء معتمدون لدى الحكومة اللبنانية، غير مراعين لإسسط القواعد الدولية المعتمدة والمتنصوص عليها في تفاق فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

وفي هذ السياق، لا بد من إيراد التعريف الذي وضعه (كاهيه) للدبلوماسية:

«إن الدبلوماسية هي طريقة قيادة الشؤون الخارجية لأشخاص القانون الدولي، من خلال وسائل سلمية عن طريق «الفاوضة».

انطلاقاً من ذلك، يمكننا أن نطرح الإشكالية التي هي موضوع هذه الدراسة، في كيف تقود الدبلوماسية الحاضرة الشؤون الخارجية لأشخاص القانون الدولي (الدول + المنظمات الدولية

البناء

البناء



هناك ثمة معادلة ظاهرة، وهي:

أنه بقدر ما تكسب الولايات المتحدة الأميركية من شروط القوة، المضلوبة أصلا من دول أخرى ومجتمعات مختلفة، بقدر ما تقوم بتجاوز قواعد القانون الدولي، وبذلك يتراجع القانون أمام تقدم القوة الأميركية، ليصبح شاهد زور. ليس اتفاق فيينا الدبلوماسي وغيره من الاتفاقات ذات الصلة، سوى أجزاء من القانون الدولي، كونها، اتفاقات دولية، ولكنها عديمة الفعالية، لأنها لم تعد تعيش في عالم متوازن. إن العولمة، زحف مالي – ثقافي – اقتصادي غطى معظم الكرة الأرضية، وهذا الزحف يرفض أن تعيقه أحكام القانون الدولي القائم على احترام السيادة، إذ لا سيادة إلا للمركز (واشنطن). ولا سلطة إلا «للسيد الأميركي»!

بهذا النهج تتعامل الولايات المتحدة مع العالم، ونحن في لبنان لنا من الأمثلة الكثير على وقاحة السفراء الأميركيين، الذين يتدخلون بالكبيرة والصغيرة، فظهير السفير الأميركي على شاشة التلفزيون ليدلي برأيه بقانون الانتخابات اللبنانية، وبلاستحقاق الرئاسي، وقد سبق له أن أصر في عام 2005 على أن تجرى الانتخابات وفي موعد محدد، وكأنه يتصرف في الولايات المتحدة الأميركية، وصولاً إلى مقاطعة رئيس الجمهورية العماد لحود، ويفرض المقاطعة على جهات سياسية واسعة جداً.

لقد قَطَّرَ السفير الأميركي حينذاك وراءه سفير بريطانيا وسفير

فرنسا في موقف يعيد كل البعد من الأعراف الدبلوماسية، فبأي منطق قانوني، يقاطع سفير رئيس دولة، هو من قدم له أوراق اعتماد، وبالتالي، يأتي حق قانوني ودبلوماسي، يسمح لنفسه الطعن بشرعية رئيس الجمهورية؟!

إنها العولمة التي أظهرت الأوطان واقتصاداتها وشعوبها، مسؤولين لدى الأميركي، وبالتالي لا لزوم بالنسبة له، لأن يقف عند القانون الدولي الي يقر ويعترف لهذه الأوطان بالسيادة، طالما أن هذا القانون، وضع قبل أن يعترف للجسم الأميركي ببطاقة العولمة.

لقد أصبحت الدبلوماسية بهذا المعنى أداة تنفيذية لمصلحة العولمة، وأصبح العالم في مواجهة هذه الدبلوماسية، يواجه ما يمكن أن نسميه «بالعدوان الدبلوماسي العتادي»، تقوده أمريكا بمشاركة دول مجموعة السبع، في مواجهة دول العالم المتمسكة بحقها وثروتها وأرثها الوطني.

المشهد الدبلوماسي القائم، يتمثل بمفعل إمبراطوري، يرعى مصالح الإمبراطورية الكونية لدى رعايا هذه الإمبراطورية التي هي عند هائل من الدول (وليس كلها)، بعيدا من المعاهدات الدولية والأعراف وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

لم تحرغ الولايات المتحدة الأميركية إلى حرب العراق من دون موافقة مجلس الأمن؟ ألم تلغ الولايات المتحدة الأميركية دولة قائمة فتمزقها وتفرقها بدماء مليون ومئتي ألف مواطن منها؟

لم ترع الولايات المتحدة الحرب على سورية، ألم يتحرك السفير الأميركي في دمشق (فورد) شخصياً على الأرض، لدعم المسلمين والمعتزدين.

ألم تستمع أمريكا بالاعتداء على غزة ثلاث مرات وتمنع بالفيديو إدانة «إسرائيل»؟

ليست الدبلوماسية بمفهوم واشنطن، أكثر من وسيلة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية بعيدا من أصول القانون الدبلوماسي، سواء من المواقف الدولية، وإن كانت تقوم على أشلاء الشعوب والأوطان.

لئن كانت الدراسة قد وضعت في صيف 2006 فلقد أضيف إليها ما يتناسب مع المستجدات التي وقعت، سواء في مملقتنا أم في الخارج. ولكن أود أن أعرض حرفياً خاتمتها كما كتبت في حينه.

«إن هذا النهج الدبلوماسي العدواني المنقلب من كل القيود والاتفاقات والمواثيق والأعراف والأخلاق، سوف يستمر نهجا أكثر قسوةً وبطشا وتأمراً، حتى تأتي اللحظة، التي يتحصل فيها للعالم أن يعيد توازنه وللسيادات الوطنية حضورها.

إن مواجهة العولمة بكل أضلاعها، هي مهمة كل القوى الوطنية والحررة المستباحة سيادتها، إنها مهمة قومية، من حيث أنها تحفظ الوجود الوطني أرضاً ووحدة وحدوداً وسيادة، وهي مهمة اجتماعية بامتياز، من حيث أن مقاومة الرسائل المتعولم وكسر لبياتها عبر سيطرتنا على مواردنا، يضمن ثروتنا ورفاهنا وتقدمنا الاجتماعي في كل ضلعه.

إني أرى المستقبل، وقد أخذت تتكون كتلة تاريخية هي في طور التكون الأولي، بدأت إرهاباتها وأولى تجلياتها في أمريكا الجنوبية والوسطى مروراً بنحوض المعلقين الصيني والروسي. ليست المناورات الجوية التي أجريت بالأمس، بقيادة هذين الجبارين، غير دليل على صحة ما نذهب إليه. كتلة بدأت تظهر في سورية الطبيعية، عبر مقاومات ثلاث مقدسة، لبنانية وفلسطينية وعراقية، ومقاتمات هي من سيكتب التاريخ في الآتي من الأيام، وليس هذه الأنظمة العاجزة.

لم يبق أكثر من ربع قرن وتعود الدائرة إلى نقطة البيكار».

قبل العولمة، كانت الدولة إمبريالية بالرأسمال، في عصر العولمة، أصبح الرأسمل هو الإمبريالية بالدولة، أي أن صفة الإمبريالية التي كانت مخصصة بالدولة، أصبحت صفة مختصة بالرأسمال. وبالمختصر، فقد أصبحنا أمام عولمة السوق وسوقة العالم.

أما الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأميركية في هذا الوضع الجديد، فهو دور المركز والمرجعية، بعد أن قدر للولايات المتحدة، وقد استفردت بالعالم، بفعل انهيار المنظومة الاشتراكية، أن تحول الرأسمال المتعولم إلى طاقة في حركة منشروعا للهيمنة الأحادية، فاندمج هذا الرأسمال المتعولم بالمشروع الأميركي الإمبراطوري، وأصبح الآن يشكّلان فعالية قيادة التاريخ منذ عام 1991 وربما إلى سنوات لا تتجاوز العشرين سنة، بانتظار أمرين اثنين:

الأول: تفكك العملاق الأميركي وهذا مستبعد.

الثاني: قيام عملاقة آخر (روسيا- الصين -الهند...) يعيدون التوازن إلى العالم من جديد، وقد بدأت ظواهر تكوّن هذه الحالة تظهر عمليا عبر دول (البريكس).

بالعودة إلى الدبلوماسية، وربطاً لها بالوضع الدولي الذي عرضناه أعلاه، يظهر، أن العمل الدبلوماسي في العالم، قد طرأ عليه تحول نوعي، فقد خسر بانهايار الثنائية الدولية قوة توازنه وتأييده على مبدأ السيادة، وأصبح شكلاً تابعاً متفرجاً على صناعة التاريخ التي يقوم بها الأميركي. ثمة مشهدان في الوضع الدبلوماسي، الأول أميركي، لإزال يكابر ويعمل لإبقاء الأحادية الدولية قائمة، فيشعل الحروب، ويدمر الاقتصادات وهو ترجمة للاستراتيجية العائدة للإمبراطورية الأميركية.

والثاني يتلقى نتائج هذه الدبلوماسية، وقد بدأ يحقق بعض نقاط العولمة منذ عقد من الستين.

إلا أن القوة لم تحسم بعد، لذلك، فإذا كانت الدبلوماسية هي النشاط التنفيذي في الساحة الخارجية، فمأذا يمكن أن تكون عليه دبلوماسية الولايات المتحدة الأميركية، في النشاط التنفيذي لنشر العولمة، وبمعنى أدق لفتح أسواق العالم عبر إسقاط الحماية الجمركية (اتفاق الغات) و(اتفاق التجارة الدولية) وقانون (اماتو) وبإزالة كل المعوقات داخل الدول، والتي تمنع في جعل الأوطان وطاقف، والاقتصادات مسلوبات للعولمة، والأسواق الوطنية أسواقاً مكشوفة ومفتوحة للسلة الغربية، والأميركية بالتحديد.

إن الولايات المتحدة الأميركية، تنظر إلى كامل الكرة الأرضية، من فوق سطحها، وفي أعماق محيطاتها، على أنها منابع للثروة، أو كانت هذه الثروة ملكا للشعوب هي باس الحاجة إليها، ترى الولايات المتحدة، على رغم ذلك، أن هذه الثورات تقع في دائرة هيمنتها.

هذا ما حصل في الخليج العربي، وقبله في دول أميركا اللاتينية، وأفريقيا وآسيا وبخاصة في بحر قزوين، وما يحصل في قاع المحيط المتجمد الشمالي، وما حصل في العراق وما يحصل في سوريا.

إن الولايات المتحدة ترى الكرة الأرضية سوقاً كروية الشكل، ومصدرا للثروة كروي الشكل، وهي مركز الكرة وصاحبة الأمر فيها.

في هذا الإطار، نفهم حركة الدبلوماسية الأميركية، والدبلوماسية التابعة لها، الدبلوماسية الغربية وعلى رأسها دبلوماسية واشنطن، تشكل حركة غايتها تثبيت واقع سياسي ناقض واقع جيو-سياسي سابق لم يكن يلبي حاجات ومصالح الولايات المتحدة، وبالتالي يكون معقنا ما، بريك حركة نهب

للولايات المتحدة لثروات الشعوب، هذه الاعتبارات التي ظهرت بكامل وحشيتها مع العولمة، والتي لا تقف عند أي اعتبار أخلاقي، أو حق تاريخي، أو قيمة إنسانية، حيث تحولت الدولة الأميركية بكامل أجهزتها إلى وحش تنمكت منه ثروة العولمة، وأصبح يتقدم محظما كل الحمايات والدفاعات والحقوق العائدة للشعوب بغاية السطو وتكديس الثروة وفرض السلطة.

ليس موقف الولايات المتحدة الأمعي مع «إسرائيل»، دليلاً على أن القاعدة، لدى هذا الوحش الأميركي، ليست أخلاقية، بل مادية-مالية-سلطوية.

وهذا كل حال، فإن الولايات المتحدة الأميركية، لم تجنح إلى عمل الدرك الأخلاقي في العقود القليلة الماضية، فإن أنطون سعادة قد أعلن عن سقوط الولايات المتحدة الأميركية، من عالم الإنسانية الأربي في العشرينيات من القرن الماضي، يوم كانت الولايات المتحدة تدعي أنها رسولة الحرية وصديقة الشعوب.

في هذا الإطار، نفهم، حركة السفير الأميركي في عواصم العالم، حيث يتصرف بضمون واحد وبأشكال مختلفة. المضمون هو كيف يجعل من الدول الأطراف تخضع لمهيشمة المركز (واشنطن)، وكيف يتامن استمرار معادلة التابع والمتبوع، والناهب والمتبوع، وكيف تسلم الشعوب خزائنها وخزاناتها ومقدساتها وجوهرها الوطني...لهدا الكابوبي المستقوي بالعولمة.

قواعد القانون الدولي العام، أو أي اتفاق خاص نافذ بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها».

وهكذا يتوجب على البعثات الدبلوماسية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المعتمد لديها. حيث تتجلى مظاهر هذا التدخل من خلال تجنب التدخل والتأثير في العلاقات بين الدولتين، كما يتوجب على البعثة وأعضائها عدم اتخاذ مواقف ضد أحد الأطراف، أو المشاركة في المؤتمرات أو الانقلابات، أو انتقاد سياسة الحكومة داخليا وخارجيا، والإقدام على تصرفات من شأنها انتهاك مبدأ السيادة أو عدم احترامه.

إن انتهاك هذه المبادئ وعدم احترامها من قبل البعثة وأعضائها، لا يؤدي فقط إلى خلق جو من التوتر بين الدولتين، وإلى تدهور العلاقات بينهما، بل وأيضا، إلى طلب استدعاء البعثة أو أحد أعضائها، أو إعلان المبعوث الدبلوماسي شخصا غير مرغوب فيه Person a no grata، أو طرده.

لقد سجل التاريخ الدبلوماسي، أن أكثر حالات طرد المبعوثين الدبلوماسيين أو استدعائهم، وبالتالي اعتبارهم أشخاصا غير مرغوب فيهم، كانت جراء تدخلهم في الشؤون الداخلية للدولة المعتمدة لديها، أو محاولة تجسس يقومون بها، أو عدم احترامهم لأحكام مبادئ اتفاق فيينا الدبلوماسية 1961.

مثلا:

1. طرد السير ساكيل (Sackville)، وزير خارجية بريطانيا عام 1888، بسبب رسالة منه يفضل فيها اسم مرشح لرئاسة الولايات المتحدة على سواه من المرشحين.

2. طرد إسبانيا لسفير البريطاني بسبب تحريضه المتفضين لإسبان عام 1848.

3. طرد السفير التركي في القاهرة، فؤاد طوغي، عام 1954، بسبب انتقاده قانوناً أصدرته الثورة المصرية.

4. طرد بريطانيا لمخمس دولماسين روس بسبب أعمال تجسسية، حيث ردت موسكو بالمثل، فطردت خمسة معلقين دولوماسيين بريطانيين، وهو ما يسمنونه بالعرف الدبلوماسي (نسخة طبق الأصل).

السؤال: ما هي الإجراءات التي يحق للدولة المعتمد لديها، والتي وقعت فيها انتهاكات البعثة الدبلوماسية أن تتخذها حقلها سيادتها؟

إن الإجراءات التي قررها اتفاق فيينا للدولة المعتمد لديها، نصت عليها المادة التاسعة من الاتفاق المذكور.

1 - نصت الفقرة الأولى من المادة التاسعة: «يجوز للدولة المعتمد لديها أن تعلن للدولة المعتمدة، أن رئيس بعثتها هو أي موظف دبلوماسي فيها، غير مرغوب به أو غير مقبول».

2. كما أن الفقرة الثانية من المادة التاسعة ذاتها، نصت على أنه «يجوز للدولة المعتمد لديها أن ترفض الاعتراف بالشخص المعني فردا بالبعثة، إذا رفضت الدولة المعتمدة أو صغرت خلال فترة معقولة من الزمن بالوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الفقرة الأولى من المادة التاسعة.

3- طرد الموظف الدبلوماسي: تستطيع الدولة المعتمد لديها عدم الاعتراف بالصفة الدبلوماسية واعتبارها شخصاً غير مرغوب فيه Person a no grata، وهذا يؤدي إلى طرده.

4 - قطع العلاقات الدبلوماسية، والذي هو حق سيادي للدولة، فمطلما تستطيع الدولة أن تقيم علاقات دبلوماسية مع أية دولة أخرى، ترى أن لها مصلحة فيها، فعلى ذات القاعدة، تستطيع الدولة عينها أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية.

من خلال هذا العرض، رغبتنا بالوصول، إلى طرح موضوع النشاط الدبلوماسي، ليس من خلال النص فقط، وإنما من خلال الممارسة. الممارسة التي تثبت أن هذا النشاط كان في معظمه خارجا على أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وبالتالي فقد جحنت البعثات الدبلوماسية في القسم الأكبر منها، وبخاصة تلك العائدة إلى الدول المعتدرة، عن القيام بالوظائف التقليدية أو المستخدمة بعد الحرب العالمية الأولى، إلى اعتبار السلك الدبلوماسي جهازاً تنفيذياً خارجياً لمهام فرض المصالح والرؤى السياسية والتشاريح الهادفة إلى زعزعة أمن المجتمعات والدول. ولقد قال أحدهم: إن السفارات أصبحت أوكار جواسيس والسفراء هم رؤوساء هؤلاء الجواسيس.

ما نريد أن نتوقف عنده هو نقطتان:

1. العولمة والإمبراطوري للولايات المتحدة.
2. قدرة الدول على مواجهة هذا الدور الإمبراطوري.

ما يمكن أن نقاربه في موضوع العولمة، هو أن نعرض بعض التعريفات المتعلقة بهذا المصطلح «العولمة»، وصولاً إلى دور الولايات المتحدة الأميركية الدبلوماسي في هذا الشأن.

العولمة (لغة) هي جعل الأمر عالميا، أما من الوجهة الواقعية، فهي منتوجة من تعولم الرأسمال، وهو حالة فوق راسمالية بالمعنى التقليدي. ذلك أن الحالة الرأسمالية المعروفة قبل عصر العولمة (الإمبريالية)، هي في تضخم الرأسمال الوطني على الحدود التي تسمح له بالانتشار الخارجي عبر شركات ومؤسسات وما شابه ذلك، وبالتالي فرض سياسة هذه الدولة صاحبة الرأسمال على مساحات من العالم.



كيري



محمد مصدق



لافروف



جيفري فيلتمان



سيلفادور اليندي



روبرت فورد



حسني الزعيم